الشرعية تستعيد مدينة حيس من الحوثيين

اليمن: إحباط مخطط لاغتيال قيادات أمنية

عدن – «وكالات»: استعادت القوات الحكومية اليمنية مديرية حيس الواقعة على مفترق طرق في محافظة الحديدة الساحلية من المتمردين الحوثيين، وفق ما أكدت مصادر عسكرية أمس الثلاثاء.

وتأتي السيطرة على مديرية حيس في وقت متأخر أمس الاثنين بعد معارك طاحنة بدعم من التحالف العربي وبعد السيطرة في بداية ديسمبر على مديرية الخوخة الساحلية إلى الغرب منها.

وأفادت مصادر طبية في مرفأ الحديدة على بعد نحو 150 كيلومترا إلى الشمال من حيس أن 30 مسلحا حوثيا على الأقل قتلوا في هذه المعارك التي سقط فيها كذلك عدد كبير من الجرحى.

وقال عبد الرحمن حجري وهو رئيس «الحراك التهامي» في الحديدة الموالي للقوات الحكومية «تمكنا من دخول حيس في يوم واحد بعد معركة استمرت لساعات»، مشيرا إلى أسر عدد من المقاتلين الحوثيين.

من ناحية أخرى اتهم وكيل وزارة الداخلية اليمنية اللواء محمد مساعد، تنظيم القاعدة باستغلال الأحداث الأخيرة في العاصمة المؤقتة عدن لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف القيادات الأمنية، لكن يقظة رجال الأمن أحبطت الكثير من هذه المخططات الإرهابية.

قوات الجيش اليمني الوطني

وقال مساعد، كما نقلت عنه صحيفة عكاظ السعودية، أمس الثلاثاء، إن «التنظيم الإرهابي متورط في اغتيال ضابط الشرطة فهمي الحكمي في أحد شوارع مديرية المنصورة بمحافظة عدن أمس الاثنين».

وأضاف أن «مسلسل الاغتيالات مرتبط بالعناصر الإرهابية التي لا تريد لعدن أن تستقر رغم عودة الحياة إلى طبيعتها وقيام الأجهزة المعنية بواجبها في ضبط الأمن»، لافتا إلى أن «تلك العناصر تحاول استغلال الأحداث التي شهدتها عدن أخيرا لتنفيذ اغتيالات واستهداف رجال الأمن خصوصا من القيادات».

وتابع أن «الخطة الأمنية الشاملة التي بدأت الأجهزة المعنية تنفيذها أمس، تشمل جميع المحافظات اليمنية المحررة بما فيها الجوف وتعز والبيضاء»، مبينا أن «هناك مسارات متعددة للخطة تبدأ من عملية التطهير لعناصر الانقلاب في المناطق المحررة وانتهاءً بفرض هيبة الدولة ونفوذها على كامل المؤسسات والإدارات، وإحباط كل المخططات الهادفة لتقويض عجلة التنمية والإعمار».

وحول خسائر الأحداث التي شهدتها عدن أخيرا، قال وكيل وزارة الداخلية، إن «اللجنة المشكلة من الرئيس هادي والتحالف العربي لا تزال تقوم بعملية حصر للأضرار البشرية والمادية»، معربا عن أمله أن «تكون تلك الأحداث بوابة لتعزيز التعاون بين مختلف القوى اليمنية».

وضبطت نقطة أمنية تابعة للحزام الأمني لقوات النخبة الشبوانية في معسكر الشهداء مساء أمس الثلاثاء في مركز محافظة شبوة عنق، شحنة أسلحة على متن مركبة آتية من محافظة مأرب وفي طريقها لمحافظة أبين.

وقال قائد معسكر الشهداء الحزام الأمني لنخبة الشبوانية في مدينة عنق، النقيب وجدي باعوم الخليفي، لموقع «الأمناء نت» الإلكتروني، أن الأسلحة التي تم ضبطها عبارة عن رشاشات من نوع «جي ثري» على متن مركبة آتية من محافظة مأرب وتتجه إلى محافظة أبين حسب التحقيقات الأولية.

واحتجزت قوات النخبة المركبة التي تقل الشحنة وسائقها للتحقيق أكثر لمعرفة تفاصيل العملية.

«البوليساريو»: مستعدون للتفاوض المباشر مع المغرب

مسلحون تابعون لجبهة البوليساريو

«وكالات»: قالت جبهة «البوليساريو» التي تناضل من أجل استقلال الصحراء الغربية، إنها «مستعدة» لـ«مفاوضات مباشرة» مع المغرب الذي يسيطر على القسم الأكبر من الصحراء الغربية، حسب ما أفاد مسؤول كبير في «البوليساريو» الإثنين، بالعاصمة الجزائرية.

والتقى وفد صحراوي في 25 يناير في برلين، المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة للصحراء هورست كوهلر، الذي عُين في أغسطس 2017، وبحثا مباحثات منفصلة، مع «البوليساريو» والمغرب، حسب «وزير خارجية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية» محمد سالم ولد السالك.

وأوضح في مؤتمر صحافي بالجزائر، أن «الأمر يتعلق بمرحلة جديدة من المباحثات تحضيرا لمرحلة جديدة من المفاوضات المباشرة» بين الطرفين.

وقال، إن «الجمهورية الصحراوية» المعلنة من جانب واحد في 1976 «مستعدة للدخول في مفاوضات مباشرة مع المملكة المغربية لصنع السلام».

والمعروف أن الجزائر تدعم الصحراويين.

وكانت الحكومة المغربية أعلنت في 25 يناير أن وفدا يمثل المملكة سيلتقي أيضا المبعوث الخاص في تاريخ لم تحدده.

وأصبح القسم الأكبر من الصحراء الغربية، المستعمرة الإسبانية السابقة في 1975، تحت سلطة المغرب.

وتسيطر «البوليساريو» على نحو ثلث أراضي الصحراء الغربية على طول الحدود مع الجزائر وموريتانيا.

وبعد 16 عاماً من النزاع المسلح بين «البوليساريو» والرباط، أعلن وقف لإطلاق النار في 1991.

وتأجل استفتاء تقرير المصير منذ 1992 بسبب خلاف حول الهيئة الناخبة.

ولم يتفاوض الطرفان مباشرة منذ فشل جولة مفاوضات استمرت 5 سنوات، في 2012.

وتقترح الرباط منح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً موسعاً في ظل سيادتها مع حكومة وبرلمان محليين، لكنها ترفض التفاوض على السيادة المغربية على الصحراء الغربية.

أما «البوليساريو» فتجدد تأكيد «حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير» عبر الاستفتاء، وتطالب باستقلال الصحراء الغربية.

ودعا كوهلر في نهاية يناير «طرفي النزاع وأيضا دول الجوار»، الجزائر وموريتانيا، إلى المشاركة في المباحثات، حسب ولد السالك.

لائحة عراقية جديدة لمطلوبين بينهم زعيم «داعش»

العراق: إطلاق سراح 592 سجيناً خلال الشهر الماضي

سجن عراقي

بغداد – «وكالات»: نشرت السلطات العراقية الثلاثاء قائمة جديدة لـ«قيادات الإرهاب المطلوبة دولياً»، وعلى رأسها زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي و5 مواطنين عرب.

وكانت السلطات العراقية نشرت السبت للمرة الأولى، أسماء 60 شخصاً من أهم المطلوبين لانتمائهم إلى تنظيمي داعش والقاعدة وحزب البعث الذي كان يرأسه الرئيس الأسبق صدام حسين.

وقال مسؤول عراقي رفيع الثلاثاء إن هذه الأسماء «أكثر خطورة من القائمة الأولى، وهؤلاء مطلوبون للقضاء الدولي وليس القضاء العراقي فقط».

وأضاف المسؤول إن هؤلاء المدرجة أسماؤهم «اكتملت إجراءاتهم القانونية الدولية ووضعت عليهم الإجراءات الفورية لإلقاء القبض عليهم، وصدرت هذه الملفات القانونية في لجنة الجزاءات الدولية في الأمم المتحدة والإنتربول الدولي».

وتضم القائمة 9 عراقيين و5 من جنسيات عربية، بينهم سعوديان وقطري وأردني ويمني.

وأبرز المطلوبين هو زعيم تنظيم داعش إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي المعروف بأبي بكر البغدادي، والمولود في 1971.

والبغدادي متوار عن الأنظار منذ انهيار التنظيم في العراق وخسارته جميع الأراضي التي سيطر عليها في 2014.

ويلي البغدادي في اللائحة، نائبه والرجل الثاني في التنظيم عبد الرحمن مصطفى القادولي، المعروف بأبو علاء العفري، الذي ينحدر من محافظة نينوى بشمال العراق، التي كانت مركزاً للتنظيم خلال فترة استيلائه على مساحات شاسعة من البلاد.

من جهة أخرى كشفت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل أمس الثلاثاء عن الإفراج عن 592 سجيناً، بينهم 162 مشمولين بالعفو خلال الشهر الماضي.

وقالت الوزارة، في بيان لها، إن «العدد الكلي للمفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ 592 نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم 57 من النساء و535 من الرجال».

وأضافت أن «دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات إطلاق السراح مع تطبيقها نظام الأرشفة الإلكترونية، والذي يتيح إمكانية تحديد النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح».

تجدر الإشارة أن عدد المطلق سراحهم بقرار العفو العام بلغ 7052 نزيلاً منذ شهر نوفمبر عام 2016 وحتى نهاية يناير الماضي.

الزعماء اللبنانيون يتفقون على التحرك ضد «التهديدات الإسرائيلية»

بيروت تبلغ تل أبيب احتجاجها: الجدار الحدودي «يمس السيادة»

عناصر من الجيش العراقي يزيلون لافتات تابعة للتنظيم الإرهابي

بيروت – «وكالات»: اتفق الزعماء اللبنانيون، أمس الثلاثاء، على التحرك على مستويات إقليمية ودولية لمنع إسرائيل من بناء جدار حدودي والتعدي على امتياز للطاقة في مياه متنازع عليها بين البلدين.

وأفاد بيان بأن الرئيس اللبناني ميشال عون، ورئيس الوزراء سعد الحريري، ورئيس البرلمان نبيه بري، بحثوا «التهديدات الإسرائيلية ورأوا فيها تهديدا مباشرا للاستقرار الذي يسود المنطقة الحدودية».

من ناحية أخرى قال لبنان إن جدارا تنوي إسرائيل بناءه على الحدود يمس السيادة اللبنانية. جاء ذلك خلال اجتماع بين عسكريين لبنانيين وإسرائيليين برئاسة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يوم الإثنين.

وتصاعد التوتر بين إسرائيل ولبنان بسبب الخلاف حول الجدار وخطط لبنان للتنقيب عن النفط والغاز في مياه بحرية متنازع عليها.

كان الجيش الإسرائيلي قال في السابق إن أعمال البناء تتم على أرض تخضع للسيادة الإسرائيلية.

وتقول الحكومة اللبنانية إن الجدار يمر عبر أراض تابعة للبنان لكنها تقع على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة والذي رسم حدود إنسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في العام 2000.

وانهم وزير الدفاع الإسرائيلي، آنفا حديثه عن النزاع الأسبوع الماضي، جماعة حزب الله المدعومة من إيران بالاستفزاز وقال إن إسرائيل انسحبت إلى الحدود الدولية المعترف بها دوليا مع لبنان وإنها تواجه اعتراضا على جدار على أرض إسرائيلية.

والتقى الطرفان تحت إشراف قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في اجتماعهم الثلاثي الدوري في مواقع للأمم المتحدة في منطقة رأس الناقورة الحدودية.

وقال الجيش اللبناني في بيان بعد اجتماع يوم الاثنين «عرض الجانب اللبناني مسألة الجدار الذي ينوي العدو الإسرائيلي إقامته على الحدود اللبنانية الفلسطينية، مؤكدا موقف الحكومة اللبنانية الرافض لإنشاء هذا الجدار كونه يمس السيادة اللبنانية، خصوصاً وأن هناك أراضي على الخط الأزرق يتحفظ عليها لبنان».

ووقع أحدث صراع كبير بين جماعة حزب الله وإسرائيل في 2006.

وقالت قوة حفظ السلام في بيان «تم إبلاء هذا الاجتماع الثلاثي اهتماما كبيرا بسبب الأعمال الهندسية الجارية جنوب الخط الأزرق والتي أعلن عنها سابقا الجانب الإسرائيلي».

وأشار قائد البعثة الميجر جنرال مايكل بيري إلى أنه كانت هناك «فترة من الهدوء النسبي» منذ الاجتماع السابق.

وقال «لكن، كان هناك قدر كبير من النشاط على طول الخط الأزرق. وآود أن أنوه بضبط النفس الذي يمارسه الطرفان لناحية تخفيف التوتر والحفاظ على الاستقرار. لا أحد يريد العودة إلى فترة تصعيد التوتر وخرق وقف الأعمال العدائية».

وقال بيان الجيش إن الجانب اللبناني رفض أيضا خلال الاجتماع التعليقات التي أصدرتها إسرائيل في الآونة الأخيرة بشأن تنقيب لبنان عن الغاز والنفط في المياه الإقليمية.

ويوم الأربعاء وصف وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان مناقصة لبنانية للتنقيب عن الغاز والنفط بأنه أمر «استفزازي جداً» وقال إن الشركات الدولية التي ستشارك في المناقصة سترتكب خطأ فادحاً.

ويوجد نزاع بين لبنان وإسرائيل على الحدود البحرية فيما يخص منطقة على شكل مثلث تصل مساحتها إلى 860 كيلومتراً مربعاً وتمتد بمحاذاة ثلاثة من خمسة بلوكات طرحها لبنان في مناقصة عامة أوائل العام الماضي.

ووافق لبنان في ديسمبر على عرض من كونسرتيوم يضم توتال الفرنسية وإيني الإيطالية ونوفاتك الروسية لمنطقتين من مناطق الامتياز الخمس التي طرحها. وأحد البلوكات التي يشملها العرض وهو البلوك رقم تسعة يقع بمحاذاة المياه الإقليمية لإسرائيل.

وقال الجيش في بيان إن البلوك يقع بالكامل داخل المياه الإقليمية والاقتصادية للبنان.